

**قرر :**

مادة ١ - تعيين السيد / أبو السعود ناصر محمد حل ، مديرًا عاماً للادارة العامة للتخطيط والمتابعة ، من الفئة الأولى ، بالمؤسسة العامة للدواجن .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما صدر براسة الجمهورية في ٥ الحرم سنة ١٣٨٨ (٤ أبريل سنة ١٩٦٨) بحمل عبد الناصر

### قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٦٨

بإعادة تعيين بعض العاملين

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ؛

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام ؛

**قرر :**

مادة ١ - يعاد تعيين العاملين المبين أسماؤهم بالكشف المرافق في المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها والمبنية قرين اسم كل منهم .

ويكون إعادة تعيين هؤلاء العاملين في وظائف من ذات الفئات التي كانوا يتقللونها وقت إنتهاء خدمتهم ومبرباتهم التي كانوا يتلقاونها في ذلك التاريخ .

مادة ٢ - يتولى كل وزير فيما يخصه توزيع هؤلاء العاملين على المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وذلك على ضوء توصيات ولاحظاتلجنة فحص الظلمات لحالاتهم .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعل الوزرا، كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار ؛

صدر براسة الجمهورية في ٥ الحرم سنة ١٣٨٨ (٤ أبريل سنة ١٩٦٨)

حمل محمد الناصر

### قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٦٨

بتعيين مدير عام للشئون المالية بالمؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ؛

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام ؛

**قرر :**

مادة ١ - تعيين السيد / وليم عزيز إبراهيم ، مديرًا عاماً للشئون المالية (من الفئة الأولى) بالمؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر براسة الجمهورية في ٥ الحرم سنة ١٣٨٨ (٤ أبريل سنة ١٩٦٨)

حمل عبد الناصر

### قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٦٣ لسنة ١٩٦٨

بتعيين مدير عام الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة بالمؤسسة العامة للدواجن

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ؛

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسة المصرية العامة للدواجن ؛

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام والفرارات المعدل له ؛